

الفصل السادس: الأوراق المالية المخفضة (الخيارات) وحصّة

السهم من الأرباح

- المحاسبة عن السندات القابلة للتحويل

- خيار شراء السهم

- توزيع العوائد

- حقوق الاكتتاب بأسهم إضافية

الفصل السادس: الأوراق المالية المخفّضة (الخيارات) وحصة

السهم من الأرباح

كان من أهم نتائج الاندماجات الكبيرة التي حصلت في العقود السابقة استخدام أنواع كثيرة من الأوراق المالية مثل السندات القابلة للتحويل، امتيازات (خيارات) الأسهم، والأسهم المحتملة (الطارئة) من أجل إنجاز تلك الصفقات. بالرغم من أنها ليست أسهم عادية في صيغتها، إلا أنها تمكن حاملتها من الحصول على أسهم عادية عند التنفيذ أو التحويل. تسمى الأوراق المالية هذه أوراق مخفّضة أو أسهم عادية محتملة وذلك لأنها تؤدي إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح عندما تحوّل تلك الأوراق المالية إلى أسهم عادية.

هذا الانتشار الواسع لاستخدام الأوراق المالية المخفّضة قاد مهنة المحاسبة لاختبار تلك المسألة عن قرب. بشكل خاص، المعالجة المحاسبية لتلك الأوراق بتاريخ الإصدار، وعرض الأرقام المتعلقة بحصة السهم من الأرباح والتحقق من أثرها.

-المحاسبة عن السندات القابلة للتحويل :

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدة زمنية محددة بعد إصدارها إلى أوراق مالية أخرى. يجمع السند القابل للتحويل كلاً من منافع السند وامتياز تبديله بأسهم حسب الخيار الذي يحمله.

تصدر الشركات أوراق مالية قابلة للتحويل لسببين اثنين:

1- الرغبة في زيادة التمويل بالملكية دون التنازل عن السيطرة أكثر مما هو ضروري. لتوضيح ذلك، بفرض أن إحدى الشركات المساهمة ترغب بتجميع 1.000.000 ل.س خلال المدة التي يباع فيها سهمها العادي بـ 45 ل.س. إن إصدار كهذا يتطلب بيع 22222 سهم ($1.000.000 \div 45$ ل.س) وذلك بغض النظر عن تكلفة الإصدار.

إذا باعت الشركة 1000 سند قيمة السند الاسمية 1000 ل.س، كل سند قابل للتحويل إلى 20 سهم عادي، يمكن للشركة عندها أن تجمع مبلغ 1.000.000 ل.س من خلال تعهدتها بإصدار 20.000 سهم من أسهمها العادية.

2- السبب الثاني هو الحصول على تمويل بأسهم عادية بمعدلات منخفضة. إن ميزة تحويل السندات إلى أسهم عادية تُغري المستثمر بقبول معدل فائدة أقل مما لو أن

السندات أُصدرت دون ميزة التحويل. إن قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة العادية بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

المحاسبة عن سندات الدين القابلة للتحويل تتطلب التقرير عن مسائل تتعلق بـ:

- ١ - تاريخ الإصدار
- ٢ - تاريخ التحويل
- ٣ - تاريخ الاستدعاء

1- تاريخ الإصدار:

طريقة تسجيل السندات القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هي الطريقة نفسها المتبعة عند تسجيل سندات الدين المصدرة دون ميزة التحويل. أي خصم أو علاوة ناتجة من إصدار السندات القابلة للتحويل تستنفذ حتى تاريخ الاستحقاق لأنه من الصعوبة توقع متى يتم التحويل.

2- تاريخ التحويل:

عند تحويل سندات الدين إلى أوراق مالية أخرى، تكمن المشكلة المحاسبية في تحديد المبلغ الذي يجب أن تسجل به الأوراق المالية المستبدلة بسندات دين. هناك طريقتان:

- ١ استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل تحويل السندات، تعدّ الطريقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية والأكثر قبولاً من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

٢ استخدام طريقة القيمة السوقية عند تسجيل عملية التحويل.

مثال : بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سنداً قيمته الاسمية 1000 ل.س بعلاوة إصدار قدرها 60 ل.س قابل للتحويل إلى 10 أسهم من أسهمها العادية قيمة السهم الاسمية 10 ل.س. بتاريخ التحويل كان مبلغ العلاوة غير المستنفذ 50 ل.س وقيمة السند السوقية 1200 ل.س وسعر السهم في السوق 120 ل.س .

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة الدفترية:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة		1000
ح/ علاوة إصدار السندات		50
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	100	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	950	
تسجيل تحويل سند قيمته الاسمية 1000 ل.س وعلاوة إصداره غير المستنفذ 50 ل.س مقابل 10 أسهم عادية		

إن ما يؤيد طريقة القيمة الدفترية هي أنها تستند إلى أن هناك اتفاق قد نشأ بتاريخ الإصدار مفاده هو أن تدفع الشركة مبلغ نقدي محدد بتاريخ الاستحقاق أو أن تصدر عدد محدد من أسهم رأس المال. لذلك عند تحويل سندات الدين إلى أسهم ملكية

استناداً إلى شروط التحويل بموجب عقد تحويل، فإنه يجب عدم الاعتراف بربح أو بخسارة ناتجة عن عملية التحويل.

القيود المحاسبية وفق أسلوب القيمة السوقية:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة		1000
ح/علاوة إصدار السندات		50
ح/خسارة استدعاء السندات		150
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	100	
ح/رأس المال الإضافي زيادة عن القيمة الاسمية	1100	
تسجيل تحويل سند قيمته السوقية 1200 ل.س وعلاوة إصدار غير المستنفذة 50 ل.س مقابل 10 أسهم عادية		

بما أن عملية التحويل قد تمت من قبل حامل السند (وليس من قبل مصدره) فهو ليس إطفاءً مبكراً للدين. لذلك، يجب عدم الإفصاح عن الربح أو الخسارة كعنصر استثنائي في قائمة الدخل.

والقيود المحاسبية:

من ح/ ملخص الدخل		150
------------------	--	-----

إلى ح/ خسارة استدعاء السندات	150
قفل خسارة استدعاء السندات في ملخص الدخل	

ولابد من الإشارة إلى أن عقد إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية يتضمن شروط التحويل والتي تشمل المدة التي يكون فيها حق التحويل مضموناً لحامل السند، وسعر التحويل، ومعدل تحويل. ويمثل سعر التحويل العلاقة بين القيمة الاسمية للسند وبين عدد الأوراق المالية التي يحصل عليها حامل السند مقابل تحويل السند الذي يملكه إلى أوراق مالية أخرى. فإذا كانت القيمة الاسمية للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية 1000 ل.س، وكانت شروط التحويل تنص على حق حامل السند في تحويل السند الذي يملكه إلى أربعة أسهم عادية في أي وقت. بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار، يكون عندها سعر التحويل 250 ل.س (1000 ل.س ÷ 4)، أما معدل التحويل فيمثل عدد الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل السند عند استعماله لحق التحويل، حسب مثالنا فإن معدل التحويل هو 4 أسهم عادية لكل سند، أي عند تحويل مائة سند إلى أسهم عادية، يحصل حملة السندات على 400 سهم عادي مقابل 100 سند.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 7% قابلة للتحويل إلى أسهم عادية القيمة الاسمية للسند 1000 ل.س وأن عقد الإصدار ينص على حق حامل السند في تحويل السند إلى أربع أسهم من الأسهم العادية للشركة في أي وقت، بعد سنتين من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستحقاق. كانت القيمة الاسمية للأسهم الشركة 150 ل.س وسعر إصدار السند 1050 ل.س. قام أحد حملة السندات

باستخدام حق تحويل سنداته المائة التي يملكها إلى أسهم عادية، في وقت كان رصيد حساب السندات القابلة للتحويل 10.000.000 ل.س وعلاوة إصدار السندات 250.000 ل.س وكانت القيمة السوقية للسند في تاريخ التحويل 1200 ل.س

الحل:

السندات المحوّلة	100 سند
عدد الأسهم المصدرة (100 سند \times 4 أسهم)	400 سهم
القيمة الاسمية للسندات المحوّلة	$100 \text{ سند} \times 1000 = 100.000$
علاوة إصدار السندات المحوّلة	250.000
	رصيد علاوة إصدار
	السندات \div 10.000 = سند = 25 ل.س
	100 سند محوّل \times 25 = 2500 ل.س
	رصيد علاوة إصدار السندات المحوّلة).
القيمة السوقية للسندات المحوّلة	$100 \times 1200 = 120.000$ ل.س

القيود المحاسبية حسب الطريقة الأولى - عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التحويل:
(بالقيمة الاسمية للسندات المحوّلة)

من المذكورين	
ح/سندات دين مستحقة	100.000
ح/علاوة إصدار سندات	2.500
إلى المذكورين	
ح/رأس المال - أسهم عادية	60.000

ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	42.500
تحويل 100 سند إلى 400 سهم عادي	

القيود المحاسبية حسب طريقة القيمة السوقية - الاعتراف بالربح والخسارة الناتجة من التحويل:

من المذكورين		
ح/سندات دين مستحقة		100000
ح/علاوة إصدار سندات		2.500
ح/ خسارة استدعاء السندات		17500
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	60.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	60.000	
تحويل 100 سند إلى 400 سهم عادي		

بنهاية الدورة يتم قفل خسارة السندات في ملخص الدخل

- التحويلات المستعجلة :

يرغب مصدر السندات أحياناً في أن يشجع حملة السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية (ملكية) بتحويل سنداتهم بشكل مبكر حتى يُخفَّض من تكاليف الفائدة أو حتى يُحسَّن من مستوى التمويل بالملكية بالنسبة لمستوى التمويل بالدين. لذلك، يمكن لمصدر السندات أن يقدم بعض المحفزات الإضافية (بشكل نقدي أو على شكل أسهم) تسمى حلاوة تشجيعاً لعملية التحويل. يتم التقرير عن تلك الحلاوة على أنها نفقة تُحمَّل على الدورة الحالية بمبلغ يساوي للقيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو كتعويض إضافي آخر.

مثال : نفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س قابلة للتحويل إلى 10.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 10 ل.س. رغبت الشركة تخفيض تكلفة الدين السنوية، لذلك، وافقت على أن تدفع لحملة السندات القابلة للتحويل مبلغ 80.000 ل.س كتعويض إضافي إذا رغبوا بالتحويل.

بفرض أنه تم تحويل كامل السندات، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة	1000.000	
ح/نفقات تحويل سندات الدين	80.000	
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	100.000	

ح/رأس المال الإضافي	900.000	
ح/النقدية	80.000	
تحويل سندات إلى أسهم عادية ودفع تعويض إضافي		

يسجل مبلغ الـ 80.000 ل.س المدفوع تشجيعاً لتحويل السندات على أنه نفقة تحمل على الدورة الحالية وليس تخفيضاً لحقوق الملكية.

من ح/ملخص الدخل		80.000
إلى ح/نفقات تحويل سندات الدين	80.000	
تحميل علاوة التحويل على إيرادات الدورة		

يرى بعض المختصين أن نفقة التحويل المستعجلة هذه تمثل تكلفة الحصول على رأس مال ملكية. لذلك يجب الاعتراف بها على أنها تخفيض (تكلفة) رأس المال المكتسب وليس عبئاً على الدورة. على أية حال، ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية أنه عندما يكون هناك حاجة لدفع مبالغ إضافية لحث حملة السندات على تحويل سندايم، فإن المبلغ المدفوع يكون من أجل خدمة (أن يحول حملة السندات بالزمن المحدد) وبالتالي يجب التقرير عنها على أنها عبء. إلا أنه لا يتم التقرير عنها في قائمة الدخل على أنها عنصر استثنائي.

- استدعاء السندات القابلة للتحويل :

لا بد أولاً من تحديد ما إذا كانت عملية استدعاء سندات الدين القابلة للتحويل على أنها عملية دين أم عملية ملكية؟ نظرياً يمكن أن تكون أيهما.

إذا تم معالجتها على أنها عملية دين فإن الفرق بين الرصيد التحميلي للدين المستدعي القابل للتحويل والنقدية المدفوعة يعالج على أنه عبء على الدخل أو إضافة له. أما إذا عولجت على أنها عملية ملكية ، فإن الفرق يذهب لرأس المال الإضافي.

إن طريقة تسجيل إصدار السندات القابلة للتحويل مشابه لتلك المستخدمة في إصدار سندات الدين الغير قابلة للتحويل. ذلك يعني أنه ليس هناك جزء من العائدات يمكن أن يعزى لمزية التحويل وبالتالي يضاف على رأس المال المدفوع الإضافي. نظرياً يجب الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن استدعاء دين قابل للتحويل بنفس الطريقة التي يتم فيها الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن استدعاء دين غير قابل للتحويل.

لهذا السبب ، يجب التقرير عن الفرق بين المبلغ النقدي المدفوع لاستحواذ الدين وبين المبلغ التحميلي للدين حالياً، ضمن الدخل كمكسب أو كخسارة . يعتبر المكسب أو الخسارة الناتجة من إطفاء الدين على أنه عنصر من العناصر غير العادية . مع ذلك، فإن الإخفاق في أخذ مزية الملكية في الحسبان عند إصدار الدين القابل للتحويل يخلق مشاكل عند الإطفاء المبكر للدين. بفرض أن الدين القابل للتحويل والذي تم مناقشته سابقاً كان قد صدر في وقت أرفق مجتمع الاستثمار قيمة لمزية التحويل. بعد ذلك إذا انخفضت قيمة أسهم الشركة العادية بشكل كبير جداً بحيث لم يعد لمزية التحويل أهمية كبرى أو حتى أصبحت دون قيمة، إذا قررت الشركة عندها إطفاء دينها القابل للتحويل بشكل مبكر فإنها تحقق مكسباً كبير لأن القيمة الدفترية للدين أكبر بكثير من سعر الاستدعاء. يعتبر الكثير هذه المعالجة على أنها صحيحة، لأن الانخفاض في قيمة الدين القابل للتحويل يعود لمزاياه كحق ملكية (أي

ميزة تحويل إلى أسهم ملكية) وليس لمزاياه كدين، لذلك، يرون أن يحدث تعديلاً لرأس المال المدفوع الإضافي، على أية حال، الممارسة الحالية تتطلب الاعتراف بمكسب أو خسارة استثنائية في الوقت الذي يحصل فيه إطفاء مكبر للدين.

- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:

محاسبياً الفرق بين السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل بتاريخ الإصدار هو أن السند القابل للتحويل يعتبر على أنه التزام، بينما يعدّ السهم الممتاز (إلا إذا كان هناك شرط استرداد قانوني) القابل للتحويل على أنه جزء من حقوق ملكية حملة الأسهم، إضافة لذلك عند التنفيذ على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ليس هناك مبرراً منطقياً للاعتراف بالمكسب أو الخسارة. ليس هناك اعتراف بمكسب أو خسارة عندما تتعامل الشركة مع حملة أسهمها في حدود مقدرتهم كمالكين للشركة.

يتم عندها تطبيق طريقة القيمة الدفترية: تصبح الأسهم الممتازة مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مدينة، وتصبح الأسهم العادية مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (إذا كان هناك زيادة بالمبلغ المسدد من الأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع الذي يخصها) دائماً. يمكن أن يكون هناك معالجة مختلفة عندما تكون القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة أكبر من القيمة الدفترية للأسهم الممتازة في هذه الحالة تصبح الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم من أسهمها العادية (قيمة السهم الاسمية 20 ل.س) مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز (قيمة السهم الاسمية 10 ل.س) كانت قد صدرت بعلاوة إصدار قدرها 6000 ل.س. القيد المحاسبي:

من المذكورين		
/ح/ رأس المال - أسهم ممتازة قابلة للتحويل		10.000
/ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		6.000
/ح/ الأرباح المحتجزة.		4.000
إلى /ح/ رأس المال - أسهم عادية	20.000	
إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 20 ل.س بغرض تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 10 ل.س		

السبب المنطقي لجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق هو أنه عُرض على حملة الأسهم الممتازة عائد إضافي ليسهل تحويلها إلى أسهم عادية، تم تحميل الأرباح المحتجزة بهذا العائد الإضافي. يرى آخرون أن يتم تخفيض رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بهذا العبء الإضافي.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 100 ل.س، مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 150 ل.س وعلاوة إصدار 25 ل.س. قيود اليومية:

من المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم ممتازة		150.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		25.000
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	100.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	75.000	

بموجب هذا المثال، تم إضافة الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المحولة إلى أسهم عادية إلى رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم عادية - وبالتالي تم تطبيق طريقة القيمة الدفترية.

- خيار شراء السهم (ضمان):

الخيارات هي وثائق تسمح لحاملها بالحصول على أسهم رأس المال بسعر محدد خلال مدة زمنية محددة. خيار الشراء هذا مشابه لخيار التحويل، لأنه إذا نُفذت الخيارات تصبح أسهم عادية وغالباً ما يكون لها أثر تخفيضي (تخفيض حصة السهم من الأرباح) مشابه لذلك الناتج عن تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل. على أية حال الفرق الجوهرى بين الأوراق المالية القابلة للتحويل وخيارات شراء السهم

هو أنه عند تنفيذ الخيار (الامتياز)، على حامل الخيار أن يدفع مبلغ محدد من النقود للحصول على الأسهم.

إن إصدار الخيارات من أجل شراء أسهم إضافية غالباً ما تنشأ وفق ثلاث حالات:

- ١ - عند إصدار أنواع مختلفة من الأوراق المالية، مثل السندات أو الأسهم الممتازة، غالباً ما تصدر تلك الأوراق المالية مرفقة بخيارات (امتيازات) شراء لتجعلها أكثر جاذبية.
- ٢ - عند إصدار أسهم عادية إضافية، فإن حملة الأسهم القدامى حق الأفضلية (حق الشفعة) لشراء الأسهم العادية أولاً: عندها يمكن إصدار خيارات كدليل على هذا الحق.
- ٣ - الخيارات، غالباً ما تعود لما يسمى خيارات السهم، وتعطى كتعويض (مكافأة) للمدراء والعاملين.

- خيارات السهم المصدرة مع أوراق مالية أخرى:

الخيارات المصدرة مع أوراق مالية أخرى هي من حيث المبدأ خيارات طويلة الأجل لشراء أسهم عادية بسعر ثابت. بالرغم من أن هناك خيارات دائمة التداول، إلا أنه وبشكل عام فإن عمر الخيارات خمس سنوات وأحياناً يصل إلى عشر سنوات. تعمل الخيارات على الشكل التالي:

عرضت إحدى الشركات مجموعة تتكون من سهم واحد من أسهم رأس المال مرفق معه خيار واحد من خيارات الشراء قابل للتنفيذ بسعر 24.25 للسهم الواحد وعمره خمس سنوات. بيعت هذه المجموعة (العرض) بسعر 22.75 ل.س وبما أن سعر السهم العادي في اليوم السابق كان 19.88 ل.س فإن الفارق يمثل سعر

الخيار وهو 2.87 ل.س (19.88-22.75 ل.س) في هذه الحالة للخيار سعر واضح هو 2.87 ل.س، وهي غير مربحة بالنسبة لحامل الخيار أن ينفذ خياره ويشترى الأسهم لأن سعر السهم لا زال أقل من سعر التنفيذ الذي هو 24.25 ل.س. يدفع المستثمر قيمة الخيار الآن فقط (2.87) (الامتياز) ليحصل على إمكانية شراء أسهم المنشأة مستقبلاً بسعر محدد ثابت وذلك عند ارتفاع قيمة الأسهم العادية بشكل جوهري.

على سبيل المثال:

إذا ارتفعت أسعار الأسهم لتصل إلى 30 ل.س يحصل المستثمر عندها على مكسب قدره 2.88 ل.س (30 ل.س-24.25 ل.س-2.87 ل.س) من خلال استثمار قدره 2.87 ل.س وهي تشكل زيادة قدرها 100% على المبلغ المستثمر، وذلك من خلال شراء المستثمر خيار بسعر 2.87 ل.س الذي يسمح له بشراء السهم بسعر 24.25 ويبيعه في السوق بسعر 30 ل.س. إلا أن المشكلة هي أنه إذا لم ترتفع أسعار الأسهم خلال عمر الخيار (الامتياز)، يخسر عندها المستثمر كامل مبلغ الخيار الذي هو 2.87 ل.س

يجب توزيع المبلغ المتراكم من بيع دين مرفق بخيارات أسهم قابلة للفصل بين نوعي الأوراق المالية:

حيث ترى مهنة المحاسبة أن هناك أداتان ماليتان منفصلتان لهما علاقة في هذه المسألة هما:

1- السند

2- خيار أعطي حامله الحق بشراء أسهم عادية بسعر محدود.

وهكذا، يمكن تداول الخيارات القابلة للفصل بشكل منفصل عن الدين الذي صدرت من أجله، لذلك يمكن تكوين سعر سوقي لها:

- توزيع العوائد: هناك طريقتان لتوزيع العوائد

1- الطريقة التناسبية

2- الطريقة التزايدية

1- الطريقة التناسبية: لتحديد قيمة كل من الورقتين المائيتين لابد من تحديد:

- قيمة السند دون الخيار

- قيمة الخيار بشكل منفصل.

لتوضيح هذه الطريقة نفترض المثال التالي:

نفترض إن القيمة الاسمية لسند إحدى الشركات المساهمة 1000 ل.س، بيع بـ 0.99 مباشرة بعد إصداره ودون الخيار (الامتياز). كانت القيمة السوقية للخيار بذلك الوقت 30 ل.س قبل عملية البيع لم يكن للخيار قيمة سوقية. يتم التخصيص على أساس القيمة السوقية المقدرة، من قبل بنك الاستثمار، أو على أساس القيمة السوقية للسندات ذات العلاقة والخيارات مباشرة بعد الإصدار والتداول. السعر المدفوع بـ 10000 سند 1000 ل.س للسند مع خيار مرفق هو 10.000.000 ل.س قيمة اسمية. عرضت الشركة خيارات مرفقة عمرها خمس سنوات لشراء سهم من أسهم الشركة (قيمتها الاسمية 10 ل.س) بسعر 25 ل.س (حين كان يباع السهم في السوق بسعر 50 ل.س).

التوزيع التناسبي للعوائد بين السندات والخيارات:

القيمة السوقية للسندات (دون الخيارات)

$$\begin{array}{r}
9.900.000 \\
\underline{300.000} \\
10.200.000
\end{array}
\quad
\begin{array}{l}
(0.99 \times 10.000.000) \\
\text{القيمة السوقية للخيارات } (30 \times 10.000 \text{ ل.س للخيار}) \\
\text{مجموع القيمة السوقية العادلة} \\
= \text{المبلغ المخصص للسندات} \\
9.705.82 = 10.200.000 - 9.900.000 \times 10.000.000 \\
= \text{المبلغ المخصص للخيارات} \\
= 10.200.000 - 300.000 \times 10.000.000 \\
294.118
\end{array}$$

تباع السندات في هذه الحالة بخخص إصدار قدره 294118 ل.س وتسجل على الشكل التالي:

من المذكورين		
ح/الصندوق		9.705.882
ح/ خصم الإصدار		294.118
إلى ح/قرض السندات	10.000.000	

بالإضافة لذلك، يمكن للشركة أن تبيع خيارات يصبح بموجبها رأس المال

المدفوع دائناً. والقيود المحاسبي:

من ح/الصندوق		294.118
إلى ح/رأس المال المدفوع- خيارات أسهم	294.118	

يمكن دمج القيد السابقين بقيد واحدة. إلا أنه تم تسجيلهم بقيدتين منفصلين لبيان أن مشتري السند لم يشتري السند بمفرده. وإنما له طلب مستقبلي محتمل على الأسهم العادية للشركة.

بفرض أنه تم تنفيذ كامل الخيارات 10.000 خيار (خيار واحد لكل سهم) فالقيد:

من المذكورين		
من ح/النقدية (10.000 سهم × 25 ل.س)		250.000
من ح/رأس المال المدفوع - خيارات أسهم		294.118
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	100.000	
ح/رأس المال المدفوع الإضافي - خيارات أسهم	444.118	

ماذا لو أنه لم يتم تنفيذ الخيارات؟ في هذه الحالة يصبح رأس المال المدفوع - خيارات أسهم مدينياً بمبلغ 294.118 ل.س ورأس المال المدفوع من خيارات منتهية دائماً بالمبلغ نفسه. ويعاد رأس المال الإضافي لحلمة الأسهم السابقين .

2 - الطريقة التزايدية :

في الحالات التي تكون فيها القيمة العادلة لكل من الخيارات والسندات غير قابلة للتحديد، يمكن عندها استخدام الطريقة التزايدية المستخدمة في شراء أوراق مالية كمجموعة. ذلك يعني أنه يمكن استخدام الأوراق المالية التي يمكن تحديد قيمتها السوقية والباقي من سعر الشراء يمكن تخصيصه للأوراق المالية الغير معروف قيمتها السوقية.

نفرض أن القيمة السوقية للخيارات السابقة كان معروفاً على أنه 300.000 ل.س أما القيمة السوقية للسندات دون الخيارات لا يمكن تحديد قيمتها السوقية. في هذه الحالة، فإن المبلغ المخصص للخيارات والأسهم سوف يكون على الشكل التالي:

10.000.000	إجمالي المبلغ المستلم:
300.000	المخصص للخيارات
<u>9.700.000</u>	الرصيد الباقي المخصص للسندات

– حقوق الاكتتاب بأسهم إضافية

إذا قررت الشركة إصدار أسهم إضافية جديدة من أسهم رأس المال، فإن حملة الأسهم القدامى الحق في شراء الأسهم المصدرة بالنسبة والتناسب مع ما يملكوه من أسهم الشركة.

يُعزى هذا الامتياز إلى ما يعرف بحق السهم. يحمي هذا الحق حملة الأسهم القدامى من انتقاص حقوقهم الانتخابية دون موافقتهم، ويمكن أن يسمح لهم بشراء السهم بأقل من قيمته السوقية إلى حد ما. الخيارات المصدرة في هذه الحالة تكون قصيرة الأجل، على عكس الخيارات التي تصدر مع أوراق مالية أخرى.

تتضمن الشهادة التي تمثل حق السهم عدد الأسهم التي يحق لحامل الخيار شراءها والسعر الذي يمكن أن يشتري به السهم الجديد. يُعطي كل سهم قديم الحق لحامله بالحصول على خيار سهم واحد يكون السعر بشكل طبيعي أقل من السعر السوقي الجاري لتلك الأسهم، وبذلك يكون للخيار قيمة بحد ذاته. يمكن لحامل

تلك الخيارات بيعها وشراءها من التاريخ الذي تصدر به حتى تاريخ الانقضاء كما تشتري وتباع أي أوراق مالية أخرى.

عند إصدار خيار السهم لحملة الأسهم القدامى ليس هناك ضرورة لإجراء قيود في السجلات المحاسبية للشركة. المطلوب تسجيل المعلومات في مذكرة لبيان عدد الخيارات المصدرة لحملة الأسهم القدامى ولتبيين أن لدى الشركة أسهم مسجلة غير مصدرة جاهزة للإصدار في حال تنفيذ تلك الخيارات. لا يتم إجراء قيود في السجلات التجارية للشركة لأنه ليس هناك إصدار أسهم وليس هناك استلام لأي نقدية.

إذا تم تنفيذ خيارات الشراء هذه غالباً ما يتم دفع مبالغ نقدية بشكل أو بآخر. إذا كانت النقدية المستلمة مساوية للقيمة الاسمية يتم إجراء قيد يكون فيه رأس المال - أسهم عادية دائناً. أما إذا كانت النقدية المستلمة أكبر من القيمة الاسمية، يتم جعل حساب رأس المال المدفوع دائناً بالفرق. أما إذا كانت أقل من القيمة الاسمية، فإنه من المناسب تحميل رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بالفرق.